

اتفاقية التآخي والتعاون بين

الغرفة التجارية المصرية
لمحافظة الإسكندرية
(جمهورية مصر
العربية)
و
غرفة التجارة والصناعة
لمدينة مراكش
(المملكة العربية
المغربية)

جمهورية مصر العربية - جمهورية المغرب

ب

الشقيقة، تمتد إلى عشرات السنوات تتوجها علاقات تجارية تستند إلى أسس قوية و متينة وتدعمها السياسة الاقتصادية الحرة التي تنتهجها كل من البلدين .

ولاشك أن الغرف التجارية هي المؤسسات الفعالة التي يمكن أن تقوم بدور حيوي وبناء في تنمية العلاقات التجارية بما لها من فاعلية ومرونة في الحركة وخبرة في دراسة الأسواق وأحتياجاتها ولكونها الممثلة الشرعية للقطاع العريض من التجار ورجال الأعمال في كافة المجالات الاقتصادية .

ومن هذا المنطلق ولما يربط الغرفة التجارية المصرية لمحافظة الاسكندرية مع غرفة التجارة والصناعة لمدينة مراكش من علاقات أخوية قوية وما يمكن للغرفتين القيام به من أجل دعم روابط الأخوة وتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين فقد أستقر الرأي على عقد اتفاقية تآخ وتعاون بين الغرفتين على الأسس التالية :

أولاً : دعم روابط الأخوة والصدقة بين أعضاء الغرفتين العاملين في قطاعات التجارة والصناعة والزراعة بكل من مدينة الإسكندرية ومدينة مراكش .

ثانياً : العمل على تبادل الوفود التجارية والإقتصادية بين البلدين بما يتيح اللقاءات المباشرة بين الأعضاء لمزيد التبادل التجاري والاستثمارات من أجل زيادة الإنتاج وتنمية التجارة وإزدهارها .

ثالثاً : تنظيم معارض وأسواق تجارية بطريقة دورية ومنتظمة في كل من البلدين تعرض فيهما المنتجات الصناعية والزراعية بما يتيح لأعضاء كل غرفة الوقوف على الطبيعة على مدى التقدم في الإنتاج الزراعي والصناعي بكل من البلدين بهدف زيادة التبادل التجاري .

رابعاً : تبادل النشرات والمعلومات والأحصاءات الاقتصادية في كل من البلدين لتكون مرجعاً ومصدراً للبيانات التي يمكن لكل غرفة أن تمد بها أعضاءها حتى يتعرفوا على حجم الإنتاج ومستوى الأسعار وأحتياجات الأسواق من السلع المختلفة .

خامساً : العمل على تبادل الوفود السياحية بين البلدين لما لها من أهمية للتعرف على ما تتميز به كل بلد من معالم حضارية ونهضة إقتصادية بإعتبار أن السياحة ركيزة فى دعم أقتصاديات كل من البلدين .

سادساً : أن تقوم كل غرفة بحل المشاكل التى تنشأ بين المتعاملين فى القطاع التجارى إن وجدت ،، وأن تعمل على حل المنازعات التجارية عن طريق لجان التحكيم دون الإلتجاء إلى القضاء لما للتحكيم من دور حيوى يتسم بالمرونة والكفاءة والسرعة فى حسم الموضوعات والخلافات التجارية من خلال الخبرة والممارسات العملية .

سابعاً : تشكيل لجنة مشتركة من رجال الأعمال من أعضاء الغرفتين على أن يعقد إجتماع نصف سنوى مشترك بين مجلسى إدارة الغرفتين ورجال الأعمال أعضاء اللجنة المشتركة فى كل بلد بالتناوب لمتابعة ما تم من إنجازات لهذه الاتفاقية ورسم السياسة اللازمة للفترة المقبلة .

ثامناً : الإستفادة من خبرات الغرفتين فى مجال إعادة هيكلة المؤسسات التجارية والخدماتية الصغرى والمتوسطة ،، وإستفادة الغرفتين من رصيدهما من العلاقات الدولية مع نظرائهما الأوربيين والعرب

تاسعاً : دعم التواصل بين الجمعيات المهنية التجارية والخدماتية خاصة السياحية لتطوير التبادل وتقوية أواصر التعاون

عاشراً : التشاور الدائم حول السلع الممكنة إعفاؤها من الرسوم الجمركية ،، والعمل على إقتراح ما يتم الإتفاق عليه على السلطات العمومية لكلا الدولتين

حادى عشر : تنمية التبادل التجارى الإلكترونى بين المنتسبين

ثانى عشر : دعم الغرفتين لكل المبادرات التى من شأنها تقوية التعاون فى مجالات البحث العلمى والجامعى ونقل التكنولوجيا بين الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة لجهتى مراكش والإسكندرية

ثالث عشر : تسرى هذه الاتفاقية من تاريخ توقيع كلا الجانبين عليها وتتجدد تلقائياً .

الإيم
رئيس غرفة التجارة والصناعة
لمدينة مراكش

رئيس الغرفة التجارية المصرية
لمحافظة الإسكندرية

مصطفى ياقوت النجار